أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب الرابع

وكالة غوث اللاجئين
الفلسطينيين UNRWA
نشأتها وعملها وعلاقاتها بالدول المضيفة والأطراف المختلفة المؤثرة في حياة اللاجئين

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

تطور الجهود الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين قبل إنشاء الوكالة

فى أواسط يوليو ١٩٤٨ وبعد أن احتل الجيش الإسرائيلى الجليل الأسفل (بما فيه الناصرة ومناطق شاسعة من السهل الساحلى ومنطقة الجنوب ومع سريان مفعول الهدنة الثانية) توجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة رسميا طالبة مساعدة إنسانية للاجئين الفلسطينيين أينما كانوا ولم يوافق مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلا بعد مرور بعض الوقت ، وفى هذه الأثناء توجه وسيط الأمم المتحدة (الكونت السويدى فولك برنادوت) إلى الدول والمنظمات العالمية مطالبا إياها بتقديم المساعدة إلى اللاجئين واستجابت جمعيات كثيرة كانت فى معظمها برعاية منظمات مسيحية عالمية مثل مشروع الإغاثة البلجيكي ، مشروع الإغاثة الإرسالية المعمدانية وأيضا منظمة الكويكرز بالإضافة إلى منظمة يهودية تدعى (المجتمع اليهودى للخدمات الإنسانية) وركزت منظمات الإغاثة نشاطها على توزيع الطعام والملابس التى جلبت من الخارج .

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أقامت الأمم المتحدة مركزا لتنسيق أعمال الإغاثة على هيئة مركز طوارئ (UN- DISASTER RELIEF PROJECT) وفى أواخر نوفمبر ١٩٤٨ حلت محله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين :

UNITED NATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES (UNRPR)

التى نسقت بين مختلف المنظمات وبين الأذرع المتعددة للأمم المتحدة نفسها .

وقد أوكل تقديم المساعدة من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل إلى الصليب الأحمر الدولى . وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أبرمت اتفاقية بين حكومة إسرائيل وبين الصليب الأحمر نظمت أعماله فى إسرائيل . وقد حلت وكالة غوث اللاجئين وحل محلها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (UNRWA) [1] .

(1) بقرار الجمعية العامة فى ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ وبدأت أعمالها فى مايو ١٩٥٠ .

obeikan.com

معالجة الأمم المتحدة لقضية اللاجئين وإنشاء وكالة الغوث

ازدادت أعداد المهاجرين الفلسطينيين المغادرين لوطنهم بسبب تصاعد الترويع والإرهاب الصهيونى عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ على النحو الذى تناولناه فى الباب الثانى من هذا الكتاب ، لذلك لم يكن من المناسب أو الممكن تجاهل قضية اللاجئين من قبل هذه المنظمة الوليدة التى أنشئت فى سان فرانسيسكو على الشاطئ الغربى للولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٤٥ والتى خلفت عصبة الأمم المتحدة المنحلة ، وكان عمر الأمم المتحدة عند نشأة القضية أو النكبة الفلسطينية ثلاث سنوات فقط .

وزاد من اهتمام المعاملة الدولية أن الجيوش والإدارة البريطانية قد انسحبت من فلسطين يوم ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ والتى كانت قد عينتها المنظمة المنحلة (عصبة الأمم) وأن العصابات الصهيونية أعلنت من اليوم التالى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ قيام دولة إسرائيل وفى نفس هذا اليوم أيضا أعلنت الدول العربية حربها ضد إسرائيل .

أوكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر اللاجئين أولا إلى هيئة الصليب الأحمر الدولية ثم أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك وكالة مؤقتة سميت «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (UNITEDNATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES) ثم تطورت المعالجة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء تدفق اللاجئين من فلسطين إلى الدول المجاورة والإدراك المتزايد بحجم الكارثة وأبعادها ، فأنشأت

الهيئة الدولية بقرارها رقم ٣٠٢ فى ديسمبر ١٩٤٩ وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى وذلك بالفقرة الخامسة من القرار المذكور (UNITED NATIONS RELIEF AND WORKS AGENCY FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST «UNRWA»)، وبدأت هذه الوكالة أعمالها فى الأول من مايو ١٩٥٠ للتعامل مع ثلاثة أرباع مليون من اللاجئين الفلسطينيين موزعين فى(إسرائيل – لبنان – سوريا – الأردن- قطاع غزه – الضفة الغربية) .

وقبل إنشاء وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين «UNRWA» بخمسة أيام فقط أنشأت الجمعية العامة وكالة أخرى تهتم برعاية اللاجئين فى قارات العالم المختلفة لكن ليس لها اهتمام باللاجئين الفلسطينيين وسميت الوكالة[1]:

UNITED NATIONS HIGH COMMISSION FOR REFUGEES «UNHCR»

ولما كان شعور اللاجئين الفلسطينيين أنهم سرعان ما سيعودوا إلى أرضهم بعد تطهيرها من العصابات الصهيونية ، لذلك كان هناك فى المجتمع الدولى شعور بأن المشكلة قابلة للحل فى وقت قصير لذلك كانت ولاية وكالة غوث اللاجئين الأونروا عام واحد فقط ثم مدت ولايتها لمدة ثلاثة سنوات ، وتجدد ولايتها منذ ذلك العام وحتى اليوم وولايتها الحالية هى الولاية الواحد والعشرون وتنتهى فى ٢٠١١/٦/٣٠ ومن الواجب والمتوقع تجديد ولايتها بعد ذلك التاريخ أيضا . حيث لا يلوح فى الأفق ـ للأسف ـ حل لمشكلة اللاجئين ، وتعمل الأونروا حاليا فى خمسة أقاليم هى (لبنان – سوريا ـ الأردن ـ الضفة الغربية – غزة) .

(1) ترعى UNHCR اللاجئين الفلسطينيين خارج نطاق UNRWA الجغرافي : العراق ـ مصر ـ دول الخليج .

وكانت الوكالة تعمل أيضا منذ إنشاؤها حتى عام ١٩٥٢ لرعاية اللاجئين الفلسطينيين الموجدين داخل الخط الأخضر (إسرائيل عام ١٩٤٨) ويقدر عددهم تقريباً ٢٢٥ ألف لاجئ ، كما كانت «UNRWA» تعمل أيضا فى العراق حيث طلبت الحكومة العراقية إنهاء عملها فيها وذلك بعد بداية ممارسة مهامها بعدة شهور حيث أسند مهامها إلى مديرية شئون اللاجئين فى بغداد وكان عددهم ٣٥٠٠ لاجئ تقريباً . واتخذت الوكالة مقراً لها فى إحدى ضواحي بيروت ، ثم عند بدء الحرب الأهلية اللبنانية نقلت مركزها الرئيسي إلى بيروت ، ثم بعد اشتداد الحرب الأهلية اللبنانية نقلت مرة أخرى إلى مركزها الرئيسي فى «فيينا VIENNA» بالنمسا ثم نقلت مقرها إلى غزه عام ١٩٩٦ ثم إلى عمان بعد سيطرة حماس على السلطة فى غزه فى يونيو ٢٠٠٧.

أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا) عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ ديسمبر ١٩٤٩. وقد استهلت الوكالة نشاطها فى مايو ١٩٥٠ ، وبدأت فى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لنحو (٨٨٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني فى المنطقة . وخلال العقود الخمسة الأخيرة ، توسعت الوكالة لتصبح من أكبر برامج الأمم المتحدة ، حيث تستخدم أكثر من ٢٦,٠٠٠ موظف .

وتمثل الغرض من إنشاء الأونروا فى المساهمة فى التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين . وهى تقوم بذلك بتوفير الخدمات الأساسية وغيرها من أنواع الدعم فى إطار القانون الدولى لحقوق الإنسان والمعايير الأخرى ذات الصلة . وهى الوحيدة ، من بين وكالات الأمم المتحدة ،

التى تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى اللاجئين مباشرة .

وتعمل الوكالة فى بيئة سياسية معقدة وسريعة التغير بوجه خاص وهى قادرة على التفاعل بسرعة وبمرونة مع التغيرات التى تجرى فى المحيط الإقليمي والعملى . وتسعى الوكالة جاهدة لكى تتسم بالاستراتيجية والتركيز والابتكار والديناميكية وسرعة الحركة . ويقوم عملها على احتياجات اللاجئين وقدراتهم وآمالهم وتعمل بالشراكة مع منظمات أخرى وتعمل على إقامة أوجه التآزر بين برامجها. والوكالة مناصرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتسعى لحمايتها وهى تعمل كشاهد ، ووجودها يسهم فى حماية اللاجئين الفلسطينيين فى مناطق تسودها الأزمات الإنسانية ويعمها الصراع[1] .

(1) المصدر : تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة ٦١ الملحق رقم ١٣ .

عمل ونشاطات الوكالة

تعمل الـ UNRWA فى منظمة الأمم المتحدة من خلال آلية للمجلس الإقتصادى والإجتماعى[1]، وتهتم الوكالة بأمور التعليم ـ الصحة ـ النشاطات الاجتماعية إغاثة الفئات بالغة الحاجة(الإعسار الشديد) .

فى مجال التعليم :

تقدم الوكالة التعليم لكل اللاجئين من سن٦ سنوات حتى نهاية الدراسة الإعدادية وهي أيضاً تقدم منح للدراسة في التعليم الثانوي الذي لا تتولاه الوكالة وكذلك منح في التعليم العالي بالإضافة إلى أنها تقدم تعليماً فنياً في بعض المدارس والمعاهد تتجاوب مع متطلبات السوق ولا تقدم الوكالة التعليم فوق الإعدادي سوى فى بعض المدارس فى لبنان والتى لا تسمح لأبناء اللاجئين فى الانخراط فى مدارسها الثانوية .

وفي مجال الصحة

تقدم الوكالة العيادات الطبية وبعض المستشفيات لعلاج المرضي من اللاجئين وكذلك تحاول علاج بعض المرضي الذين لا تستطيع إمكانياتها معالجتهم في الدول المضيفة .

وفي مجال الإغاثة

تقوم الوكالة بمساعدة اللاجئين الذين نستهدفهم إسرائيل بتدمير منازلهم والمرافق الأساسية في معسكراتهم ، كذلك تقوم بتقديم الأغذية للاجئين الذين

(1) خالد أبو اليسر : مدخل للتعريف بدور ومبادئ ومسئوليات منظومة الأمم المتحدة صـ ٧.

لا دخل لهم من أي مصدر وهم يعتمدون بصفة أساسية على ما تقدمه لهم الوكالة .

وفي مجال النشاطات الاجتماعية

تقدم الوكالة الأخصائيين الاجتماعيين لمحاولة علاج المشاكل الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية .

اجتماعات الوكالة

تجري الوكالة اجتماعاً سنوياً للدول المانحة وتشترك فيه جميع الدول المانحة من برونای إلى الولايات المتحدة الأمريكية – وكندا وفرنسا – والاتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية ، ويعقد هذا الاجتماع في عمان – الأردن – لأن هناك عدد من الدول المانحة لا تعترف بإسرائيل ولا يمكن لها الدخول إلى الأراضي المحتلة لو عقد الاجتماع في مقر رئاسة الوكالة في غزة.

وتعقد الوكالة اجتماعاً سنوياً في الأردن (لنفس الأسباب السابقة) للدول المضيفة (سوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية) ، وتعقد الوكالة أيضاً اجتماعاً سنوياً في عمان «الأردن» للجنة الاستشارية وكبار المانحين لمناقشة مشروع التقرير السنوي عن أعمال الوكالة الذي يقدمه المفوض العام سنوياً لسكرتير عام الأمم المتحدة .

كما أن الوكالة تجري اجتماعاً سنوياً على مستوي مديري الخدمات (التعليم ، الصحة ، الخدمات الاجتماعية) مع الاجتماع السنوي الذي تجريه جامعة الدول العربية في مقرها مع المشرفين على الخدمات المقدمة للاجئين في مختلف مناطق العمليات ومصر ، وتمثل الوكالة بمفوضها العام عند المناقشة السنوية لتقريرها في اللجنة المختصة في الأمم المتحدة .

كما تشترك الوكالة باعتبارها أكبر وكالة أو هيئة من هيئات الأمم المتحدة الـ٢٣ العاملة في الأراضي المحتلة في الاجتماع السنوى لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي المحتلة .

اللاجئون المسجلون لدى الوكالة

هم اللاجئين الذين هجروا عام ١٩٤٨ والذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئ الذي تتبعه الوكالة وكذلك أبناءهم وأحفادهم .

تعريف الوكالة للاجئ

هو الشخص الذى كانت فلسطين مكان إقامته العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل نشأة النزاع فى سنة ١٩٤٨ مباشرة و الذى فقد جراء ذلك داره ومورد رزقه . وهناك في كل من الدول المضيفة لاجئين آخرين ينطبق عليهم معايير الوكالة لكنهم لأسباب مختلفة لم يسجلوا أنفسهم ضمن سجلات اللاجئين كما أن هناك لاجئين آخرين في مناطق خدمات الوكالة وغيرها ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ .

اللاجئون في المعسكرات

ابتدأ اللجوء والتهجير بالإقامة في خيام أعدت للاجئين ومن ثم أطلق على التجمع «مخيم» .

لكن بتقدم السنون وتعرض الخيام للعوامل الجوية الصعبة في مناخ مناطق العمليات فإن الخيام تحولت إلى مباني بسيطة يعلوها جلزون (حديد مجلفن) ويمكن ملاحظة وضع أحجار عليه حتى لا يطير في الهواء في أثناء العواصف الشديدة ، كذلك بتحسين دخول بعض سكان المخيم تحول البناء إلى أنواع من المباني الأكثر ثباتاً .

اللاجئون خارج المعسكرات :

لم تتسع المعسكرات لكل اللاجئين فإن بعضهم يعيش خارج المعسكرات لأسباب مختلفة ، وبعضهم تقدم له الوكالة خدماتها ، وهم الذين تعتبرهم الوكالة بمقاييسها لاجئين لكن هناك لاجئين مقيمون خارج المعسكرات لا تعتبرهم الوكالة ضمن من ينطبق عليهم معايير الوكالة لتقديم الخدمات لهم

المعسكرات غير المعترف بها :

هي معسكرات أنشأها اللاجئون لكن لا تعترف بها الوكالة ، ولكنها برغم ذلك تقدم بعض الخدمات لبعض اللاجئين فيها . ولكن المعسكرات التي تعترف بها الوكالة تقدم لها الخدمات بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للاجئين ، وخدمات المعسكرات المعترف بها تتضمن تقديم المياه والمجاري والنظافة والإنارة وذلك على مختلف الدرجات والمستويات ، ولكن هناك معسكرات لا تتمتع بكل هذه الخدمات .

ومن هذا العرض ثبت أن وكالة الأونروا هي الحكومة أو السلطة المسئولة عن معسكرات اللاجئين من جميع النواحي الحياتية والمعيشية .ويبلغ عدد موظفيها حوالي ٢٦ ألف موظف منهم حوالي مائة فقط من الموظفين الدوليين (الأجانب) والباقي من الدول المضيفة .

تقاعد (PETER HANSEN) الدبلوماسي الدنماركى المفوض العام للأونروا في مارس ٢٠٠٥ بعد ٩ سنوات من تولية المنصب عقب (ألتر تركمان) التركى الجنسية وعينت خلفاً له السيدة كارين أبو زيد التى أمضت ٥ سنوات نائبة للمفوض العام وبدأت ولايتها فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥ لمدة ٣ سنوات (وهى كندية الجنسية وزوجة دبلوماسى سودانى) وتجددت ولايتها بعد ذلك وحاليًا .

ويقدم المفوض العام لوكالة الأونروا تقريراً سنوياً تناقش مسودته اللجنة الاستشارية المعينة بقرار من الأمم المتحدة (١٣١٥ د – ١٢ المؤرخ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨) وذلك عن الفترة من ١/ ٧ إلى ٣٠/ ٦ من العام التالى . لكن السيدة كارين أبو زيد غيرت الفترة التى يكتب عنها التقرير ليكون تقريراً سنوياً يبدأ فى ١ يناير وينتهي فى ٣١ ديسمبر وقد قدم التقرير الأول بهذا الشكل عن المدة من ١/ ١/ ٢٠٠٥ إلى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

ومن ثم فإن دور الـ UNRWA هو دور إنساني اجتماعي واقتصادي ، وليس لها أي علاقة من قريب أو بعيد بالنواحي السياسية أو تطبيق القرار المشهور بالعودة أو التعويض القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي لا تذكره في التقارير الختامية لاجتماعاتها وقد نأي مفوضوها العامين COMMISSIONER GENERAL OF UNRWA بأنفسهم ، وبالوكالة عن التدخل في الأمور السياسية.

هذا بالرغم من أن الدوافع والاتجاهات السياسية تؤثر تأثيراً كبيراً في عملها ونشاطها وأدائها لواجباتها . على سبيل المثال فإن الوكالة تتعرض لضغوط سياسية يتمثل بعضها في :

تتعرض الوكالة لرغبة أمريكية إسرائيلية لتصفية أعمالها التي تمثل (رغم عدم تناولها الأمور السياسية) كيان اللاجئين الفلسطينيين وتعتبر تجسيداً لمشكلاتهم.

إعاقة إسرائيل لأعمال الوكالة بعديد من الطرق منها :

إعاقة تحرك موظفي الوكالة من وإلى مناطق العمليات الخمسة .

إعاقة تحرك المساعدات التي تصل للوكالة من الدول المانحة .

الضغوط السياسية على المفوضين العامين لمحاولة تبني المواقف الإسرائيلية أو

عدم التعرض لسياسات وممارسات إسرائيلية تجاه هدم المساكن ، تجريف الأراضي ، تخريب المرافق الأساسية ، وتجدر الإشارة في هذا المجال للحملات التي تعرض لها المفوض العام ، الدبلوماسي الدنماركي (PETER HANSEN) المعين من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وذلك باتهامه اتهامات مختلفة نتيجة :

ما عبر به عن التدمير اللاإنساني في معسكر جنين في الضفة الغربية عندما اجتاحته إسرائيل (ومعه TERRY LARSEN الدبلوماسى النرويجى الذى كان سببا فى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والمسئول عن جميع منظمات الأمم المتحدة الـ٢٣ العاملة في الأراضي المحتلة) من دخول معسكر جنين لمدة ٣ أيام وما عبر به عن التدمير الإسرائيلي من أنه «عمل لا إنساني» .

اتهامه بأن سيارات إسعاف الوكالة تنقل صواريخ حماس الموجهة إلى إسرائيل نتيجة تصوير جوي إسرائيلي لمحفة حمل المصابين والتي اعتبرتها إسرائيل صواريخ ، وحتى وصول خبراء من الأمم المتحدة أفادوا بعدم حدوث الاتهام وطلب الوكالة أن تعتذر إسرائيل للمفوض العام ولم تقم بذلك . جهود المفوض العام المستمرة لجمع تبرعات للوكالة أدت لعدم تعرضها للتصفية بدعوى عدم وجود مساعدات للوكالة .

إعاقة إسرائيل لإنشاء المشروعات الإنسانية التي تتبرع بها الدول المانحة لإقامة المنشآت والمدارس والمرافق . كما تتابع الوكالة باهتمام العلاقات السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين إسرائيل لأنها لها تأثيراً مباشراً في قدرتها على أدائها لواجباتها.

وبعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ، فإن الوكالة تأثرت بمناخ السلام الذي أعقب الاتفاق وأنشأت من اجل ذلك «برنامج تعزيز السلام» ، ذلك أن كافة الدول

المانحة كانت ولا زالت تعتقد أن تقديم المساعدات الاقتصادية لتحسين أحوال الشعب الفلسطيني سواء اللاجئين منهم أو غيرهم يسهل ويساعد على تطبيق اتفاقيات السلام باعتبار أن الاتفاقات قد تستقطع أجزاء من السيادة الفلسطينية ، أو على الأقل من الآمال والأهداف الفلسطينية وأن المساعدات الاقتصادية تغريهم وتساعدهم على ابتلاع الدواء السياسى المر المتمثل في اتفاقات منقوصة السيادة للفلسطينيين .

كما تراقب الوكالة بعين حذره وارتياب محاولات توطين اللاجئين في الدول المضيفة ومحاولات انتقاص المساعدات المقدمة إلى الوكالة على حسابها لتقديم المساعدات مباشرة إلى الدول المضيفة ، كما أن الأونروا لا تهتم (وإن كان يعنيها) بمعرفة الاتجاهات والانتماءات السياسية السائدة في معسكرات اللاجئين باعتبار أن الأوضاع السياسية لمجتمع اللاجئين تؤثر تأثيراً كبيراً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يوجد تداخل أو تنازع اختصاصات بين الوكالة والسلطة الوطنية الفلسطينية إذ أن السلطة وكذلك الدول المضيفة ترحب بالخدمات التي تقدمها الوكالة لمجتمع اللاجئين ولولاها لزاد العبء الاقتصادي الذي تدفعه للاجئين ، وذلك مع اختلاف درجات الترحيب والتعاون .

ميزانية الوكالة

تعاني الوكالة تضاؤلاً مستمراً في ميزانيتها رغم تزايد أعبائها الناتج عن الزيادات الطبيعية في عدد السكان التي تعد ضعف أكبر دول العالم زيادة في السكان حيث تصل إلى ٢,٨٪ في الضفة الغربية و ٦,٧٪ في قطاع غزة بما تحتاجه هذه الزيادة السنوية من خدمات التعليم والصحة والإغاثة الاجتماعية .

والتبرعات التي تقدمها الدول المانحة للوكالة معظمها تبرعات نقدية لكن هناك دول تقدم تبرعات عينية وهي تشكل ١٥٪ تقريباً من ميزانية الوكالة ، كما أن تمويل وظائف الموظفين الدوليين الأجانب لا تدفع من ميزانية الوكالة بل من الوكالات المتخصصة فعلي سبيل المثال لا الحصر فإن وكالة الصحة العالمية (WHO) قدم مرتبات المشرفين من الأطباء والمديرين ومنظمة اليونسكو تقدم مرتبات الطاقم الإداري للتعليم وهكذا ، وتم نقل إدارة الأونروا من فيينا إلى غزة في ١٩٩٦ وتكلف النقل ١٥ مليون دولار.

وتختلف الأونروا عن بقية الوكالات التابعة للأمم المتحدة فإن الوكالة عندما تنشئ مشروعا فإنها لا تسلمه إلى أي جهة أخري بل تديره ولذلك فإن تكاليفها الإدارية تزداد بزيادة نشاطاتها . وتجرى الوكالة عملية مراجعة وإصلاح داخلي تهدف إلى ترشيد الإنفاق ورفع الكفاءة وتساعدها فى ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى وآخرين .

الهيكل التنظيمى لرئاسة UNRWA

التعليم

ونظراً لكثافة أعداد المهاجرين وتمركزهم فى معسكرات ذات مساحة ضيقة فإن الوكالة تدير كثيراً من مدارسها على فترتين لكل من المرحلة الابتدائية والإعدادية وتقدم بعض المنح الدراسية للطلبة الممتازين للدراسة الثانوية ، وأيضاً الدراسة الجامعية في الدول المضيفة كما أسلفنا ، والمقررات الدراسية في كل إقليم من أقاليمها الخمسة تماثل تماماً المقررات الدراسية في المدارس الحكومية في الإقليم .

وهناك مدير للتعليم في كل من الأقاليم الخمسة ، ويديرهم مدير عام للتعليم في الوكالة ، ويخصص للتعليم نسبة حوالي ٤٠٪ من ميزانية الوكالة .

برنامج التعليم

مهمة برنامج التعليم في الأونروا هي أن توفر للاجئين الفلسطينيين التعليم العام والتدريب المهني والتقني وتدريب المعلمين في إطار النظم والمناهج التعليمية للحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية ووفقاً للاحتياجات التربوية للفلسطينيين وهويتهم وتراثهم الثقافي .

وعملاً باتفاقية بين الأونروا واليونسكو والحكومات المضيفة في مطلع الخمسينيات تتبني الوكالة الهيكلة التعليمية والمناهج والكتب المدرسية وغيرها لدى الحكومات المضيفة ولدي السلطة الفلسطينية أيضاً في الوقت الحاضر ، ويتم ذلك من أجل تسهيل أو انتقال التلاميذ اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية أو الخاصة ، وانتقالهم من مرحلة تعليمية إلى أخرى .

ويبلغ عدد التلاميذ حالياً حوالي أكثر من نصف مليون طالب وطالبة يتعلمون في المدارس ومراكز التدريب المهني وقد بلغوا عام ١٩٩٩ حوالي ٤٧٥ ألف طالب ، هذا مع الأخذ في الاعتبار المدارس التي تحولت إلى ملاجئ يقيم فيها الفلسطينيون الذين تهدمت

منازلهم في رفح ومخيم جنين - على سبيل المثال لا الحصر - نتيجة العدوان الإسرائيلي .

التدريب المهني :

هناك ٨ مراكز للتدريب (٢ في الأردن ، ٣ في الضفة الغربية ، واحد في كل من غزة ، سوريا ، لبنان) مدة كل منها سنتان لما بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على ميكانيكية الديزل ، ميكانيكية معدات ، البناء ، إصلاح هياكل السيارات ، أشغال البناء وتصنيع الآلات ، اللحام ، صيانة الراديو والتليفزيون ، صناعة الثياب ، إنتاج الملابس ، وتصفيف الشعر والتجميل .

وتشكل الرعاية الصحية للاجئين مجالاً هاماً لأنشطة الوكالة

من خلال برنامج الصحة ، تقوم الأونروا برعاية الوضع الصحى للاجئين الفلسطينيين وتعزيزه عن طريق توفير الحصول على رعاية صحية أساسية شاملة تتفق مع سياسات واستراتيجيات منظمة الصحة العالمية . وتشمل خدماتها الصحية الرعاية الطبية (خدمات المختبرات وخدمات العيادات الخارجية وصحة الأم والطفل والوقاية من الأمراض ومكافحتها وإعادة التأهيل البدنى وصحة الفم والصحة المدرسية وخدمات المستشفيات) وصحة البيئة (شبكات المجارى والصرف والإدارة السليمة للنفايات الصلبة وإمدادات المياه) والتغذية التكميلية وقد تم أكبر إنجاز للوكالة فى مجال الصحة العامة و الذى يتمثل فى افتتاح المستشفى الأوربي عام ١٩٩٨ وهو ثانى أكبر مستشفى فى القطاع ويضم ٢٣٢ سريراً ويقدم زيادة فى عدد الأسرة بمقدار ٢٥٪ من الأسر الموجودة في مستشفيات القطاع .

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

وتقدم الأونروا من خلال برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ، شبكة أمان

اجتماعي للاجئين الفلسطينيين الأكثر حرماناً ، خاصة النساء والمسنين والشباب والمعاقين وتعزز اعتمادهم على ذاتهم . وتشمل خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدعم الغذائي وإعادة تأهيل المأوى والمساعدة النقدية للأسر التى تعيش فى ظروف مشقة خاصة ؛ والنهوض بالخدمات الاجتماعية للنساء والمعوقين والأطفال والشباب ؛ والدعم المجتمعي من خلال التمكين من الحصول على الائتمانات المدعومة .

ومن خلال برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر ، تقوم الأونروا بتعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر عن طريق توفير الائتمانات للمشاريع بالغة الصغر واحتياجات استهلاك الأسر المعيشية واحتياجات السكن . ويحسن هذا الائتمان نوعية حياة الأسر المعيشية وأصحاب الأعمال الصغيرة والمشاريع بالغة الصغر ؛ ويحقق استمرارية الوظائف ؛ ويقلل من البطالة ، ويحدّ من الفقر ؛ ويمكّن المرأة ، ويوفر فرص إدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين والفقراء الآخرين والفئات المهمشة وتشمل الخدمات الخاصة القروض الائتمانية للمشاريع البالغة الصغر ، والإقراض المضمون جماعياً ، ومشاريع الأعمال الصغيرة ، وإقراض المستهلكين ، وقروض السكن والتدريب على المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر[1] . يتأثر باعتبارات سياسية ويلقى هذا عبئا كبيرا على مخططي الوكالة إذ أنهم يعملون في ظروف صعبة منها :

- الزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين والتي هي ضعف اكبر زيادة في العالم .
- نقص مستمر في التمويل لاعتبارات سياسية لدى الدول المانحة .
- صعوبات لدى الدول المضيفة تحاول من خلال ميزانيتها إرضاء شعبها فضلا

(1) المصدر السابق.

عن تقديم دعم للوكالة والمخيمات فيها .

- الارتفاع الطبيعي المتواصل في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الوكالة اللاجئين .

- كما أن الوكالة أيضا لها مدة ولاية (MANDATE) تجدد كل ٣ سنوات مما يضفى عليها عنصر عدم الثبات والاستمرارية .

- العمليات التدميرية للبنية التحتية التى تقوم بها إسرائيل لمرافق الوكالة ومساكن اللاجئين ومعسكراتهم .

أما عدد اللاجئين المستحقين للعودة لبلدهم تبعا للقرار ١٩٤ فهو أكثر بكثير من الأعداد التي تذكرها الوكالة باعتبار أن هناك :

- لاجئين في مناطق عمليات لكنهم غير مسجلين لسبب أو لآخر .

- كما أن هناك لاجئين لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة في مناطق العمليات .

- هناك لاجئين موزعين في جميع أنحاء العالم .

أما بالنسبة لتعريف الـ(UNRWA) فهناك من لا ينطبق عليهم وصف لاجئ مثل :

- المقيمين في مصر حيث لا تقدم الوكالة خدمات فيها وكذلك بقية الدول العربية بخلاف دول الجوار .

- الذين غادروا مكان الصراع إلى بلاد العالم المختلفة .

- المواطنين الفلسطينيين الذين غادروا إلى المهاجر أو الدراسة أو العمل أو العلاج أو لغير ذلك من الأسباب ولم يمضوا في فلسطين عامين قبل نشأة الصراع.

- أما المهاجرين الذين فقدوا منازلهم وكان لهم موارد رزق في أماكن أخرى

للعمل المؤقت ولكن موطنهم هو فلسطين فلا تعتبرهم الوكالة لاجئين . ويدير الوكالة مفوض عام معين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لمدة ثلاثة سنوات يمكن تمديدها وهو يعين الموظفين الأجانب وأيضا الموظفين المحليين والذين لهم نقابة تمثلهم ولهم عقود عمل ومستحقات تقاعد .

وقد أضرب العاملون المحليين أكثر من مرة أثناء مدة خدمتي في غزة(١٩٩٥ – ١٩٩٩) وذلك للمطالبة برفع رواتبهم ويجد المفوض العام نفسه في موقف بالغ الحرج نظرا لقصور الميزانية ، هل يزيد مرتب الموظفين المحليين والذين ربما ظل بعضهم خلال عشرة سنوات لا يزيد مرتبه بنسبه معقولة ؟ أم يقلل الخدمات الممنوحة لجماهير اللاجئين ؟ هذا مع العلم أن زيادة المرتبات تؤدى حتما إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للاجئين.

علاقة وكالة الغوث (الأونروا) بالسلطة الفلسطينية

١- علاقة الأونروا بالسلطة الوطنية الفلسطينية

تحملت وكالة الغوث «الأونروا» مسئولية حياة اللاجئين فى المعسكرات منذ بداية مشكلة اللجوء عام ١٩٤٨ ، وهى تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج المعسكرات المنتشرة فى الدول المضيفة .

والسلطة الوطنية الفلسطينية كيان جديد نشأ فقط عقب توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وبدأ وجودها الفعلى على الأرض فى منتصف العام التالى ، وتنظر السلطة الوطنية الفلسطينية لوكالة الغوث على أنها تساعدها فى تقديم المعونة الإنسانية والغذائية والاجتماعية لجماهير اللاجئين ، ومن ثم فإنها عامل مساعد ولاسيما أن وكالة الغوث ليس لها أى نشاط سياسى من أى نوع ، وكل اهتماماتها إنسانية ، وبذلك لا يوجد أى نوع من التعارض أو المناقشة بل التكامل والمساعدة.

ولولا قيام الوكالة برعاية اللاجئين لأضيف عبء كبير جدا على كاهل السلطة . حقيقة أن المعسكرات هى موقع خصب للجماعات الإسلامية مثل حماس والجهاد ومركز للمقاومة ضد إسرائيل ، ومعظمها معارض لنهج منظمة التحرير الفلسطينية بلجوئها للسلام فى أوسلو ، ولكن مثل هذا التوجه السياسى لم يشكل فى أى يوم معارضة ذات صبغة منظمة ، حيث لايوجد أى تشكيل سياسى أو تنظيمى فى المعسكرات سواء فى المعسكر الواحد أو فى مجموع المعسكرات فى البلد

الواحد ، وبالتالى ليس هناك تنظيم على مستوى اللاجئين .

نظراً لعدم تناول اتفاق أوسلوعام١٩٩٣ لموضوع اللاجئين الفلسطينيين وتأخيره إلى مرحلة الحل النهائي أسوة بالقضايا الشائكة الأخرى فإن اهتمام السلطة الوطنية بموضوع اللاجئين كان اهتماما هامشياً وضعيفاً . فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الوزارات الفلسطينية المتعاقبة قد خلت من وزير مختص بشؤون اللاجئين الذين بلغ تعدادهم حوالي ٤ مليون نسمة (عند تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية موزعين في خمسة مناطق) و بالرغم من تعيين وزير لشئون «الأسرى والمعتقلين» الذين يبلغ عددهم عند دخول السلطة حوالي ٥آلاف أسير وقد عين الرئيس عرفات عدة مسئولين ليكونوا حلقة وصل بين السلطة وبين اللاجئين في المعسكرات بصورة شكلية فقط وتولى هذه المسئولية أفراد من خارج دائرة إهتمام السلطة .

ولم يكن هناك أي تدخل من قبل السلطة في شئون المعسكرات واعتبرت السلطة نفسها كيانا مضيفا مثل أي دولة مضيفة للاجئين وأعلنت بوضوح كامل أنها لا تقبل تكوين أي كيانات أو أطر تنظيمية أو حتى مجرد مجالس قروية أو بلدية أو أي تشكيل من أي نوع داخل هذه المعسكرات، وفي تقديرنا أن ملف اللاجئين لم يلق الاهتمام الكافي من السلطة وقد يرجع ذلك إلى:

عدم رغبة السلطة في إثارة الهواجس الإسرائيلية عن مدى التزامها بتأجيل التعامل مع هذا الملف حال دخولها ، وهو المنصوص على معاملته فى مرحلة الحل النهائى فى اتفاق أوسلو .

الانشغال بما وجدت السلطة نفسها فيه من المشاكل السياسية والاقتصادية والإدارية عقب دخولها.

الركون إلى أن أوضاع اللاجئين في المعسكرات تعالجها وكالة الأونروا بكفاءة من الناحية الإنسانية والتي كانت بمثابة «دولة داخل الدولة» وإن كان هناك تنسيق بين أجهزة الأونروا في التعليم والصحة والشئون الاجتماعية مع نظيرتها في السلطة وليس أدل على عدم التركيز على ملف اللاجئين أن الملف قد أوكل لعديد من الأفراد الممتازين والذين لم تتح لأي منهم الفرصة الكافية للإلمام والمعالجة والتعرف على القضية ومنهم :

اللواء (أحمد بيوض التميمي) وكيل وزارة الداخلية ، والذي حاول الرئيس ياسر عرفات في إحدى المراحل تعينه وزيراً للداخلية لكنه فشل في ذلك لعدم استجابة قيادات الأجنحة الأمنية المختلفة ، والذي قام بجهد خارق في إنشاء الأحوال المدنية في وزارة الداخلية على أعلى مستوى تكنولوجي في العالم بمساعدة الدول المانحة .

السيد الدكتور (زهدى سعيد) «أبو محمود» محافظ محافظة شمال غزة ، والذي كان مسئولا عن الانتفاضة الفلسطينية وهو في تونس وهو من خيرة رجال الرئيس ياسر عرفات وإليه يرجع الفضل في استمرار الانتفاضة الأولى التي بدأت في ديسمبر١٩٨٧ لمدة ثمانية سنوات.

الدكتور (أسعد عبد الرحمن) الحاصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة في العلوم السياسية في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية .

وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو اللجنة الاستشارية للأونروا إلى إقامة علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية(المقرر٤٨/ ٤١٧ المؤرخ في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣) فإن ممثل فلسطين لدى الأمم المتحدة يحضر أعمال اللجنة الاستشارية بصفة مراقب ويطلع على نسخة من مسودة تقرير المفوض العام .

الأوضاع الأمنية وتأثيرها على خدمات الأونروا في عهد حكومة حماس٢٠٠٦

تدهورت الأوضاع المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهوراً سريعاً خلال عام ٢٠٠٦ مما أدى إلى ازدياد الطلبات على خدمات الوكالة إلى حد كبير. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٥ كانت تداعيات الانتفاضة الثانية قد ألقت بثقلها على الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها، فارتفعت مستويات الفقر والبطالة والركود الاقتصادي واستنفدت آليات التغلب عليها. وأدى انتخاب حكومة جديدة في يناير٢٠٠٦ تقودها حماس إلى فرض نظام عقوبات بحكم الواقع، حيث قطعت إسرائيل والجهات المانحة الكبرى المساعدات المالية التي كانت تقدمها إلى السلطة الفلسطينية وجمدت فعلياً المعاملات المصرفية.

ونتيجة لذلك بلغت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية مستويات أدنى مما كانت عليه سابقاً. وبتوقف السلطة الفلسطينية اعتباراً من مارس٢٠٠٦ عن دفع أجور موظفيها البالغ عددهم (١٥٢,٠٠٠) موظف بسبب عجزها عن ذلك ، وتعطل الخدمات العامة التي كانت تقدمها في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع المعيشية ، وارتفعت بشدة معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي بفعل إحكام نظام الإغلاق واضطرار المؤسسات والمحال التجارية الصغيرة إلى إغلاق أبوابها بسبب انعدام القدرة الائتمانية وحرمان الفلسطينيين من العمل في إسرائيل والنفاذ إلى أسواقها. ولم تكن هذه الظروف لتساعد على الاستقرار وسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أوردت الأونروا في تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة عام٢٠٠٦ ما يلي :

تعرضت منشآت الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك مدارسها

لغارات من جانب مقاتلين فلسطينيين بلغ عددها ١١ في ٨مناسبات، ومن جانب قوات أمن السلطة الفلسطينية ثلاث مرات. وفي كل حالة قدمت الوكالة احتجاجاً إلى السلطة الفلسطينية. ولم تحدث أي غارات على مباني الأونروا في الأردن أو في لبنان أو الجمهورية العربية السورية .

وفي ٢٠٠٦ سددت السلطة الفلسطينية للوكالة حوالي ٨,٩ مليون دولار عن ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة في السنوات السابقة. وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كان مجموع القيمة المضافة المستحقة على السلطة الفلسطينية للوكالة يبلغ (٨,٢) مليون دولار تقريباً. وأقرت السلطة الفلسطينية بوجوب تسديد هذا المبلغ للوكالة، غير أنها لم تقم بذلك حتى الآن (٢٠٠٧).

أسفر تدهور الأوضاع الأمنية الفلسطينية الداخلية في أغسطس ٢٠٠٥ واختطاف اثنين من موظفي الأونروا لفترة قصيرة عن إطالة فترة نقل الموظفين الدوليين في غزة، باستثناء أولئك المعنيين مباشرة بعمليات الإغاثة الطارئة أو الإنسانية أو بالشئون الأمنية، إلى خارج مقر غزة. وبنهاية فترة التقرير كان الموظفون لا يزالون في عمان والقدس .

ولمواجهة الأوضاع السريعة التردي ، زادت الأونروا من قيمة المبالغ المالية التي تحتاجها للطوارئ لعام ٢٠٠٦ من ٩٥ مليون دولار إلى (١٧١) مليون دولار ، وتشتمل الأنشطة المتوخي تنفيذها في إطار هذا النداء على توسيع نطاق البرامج الطارئة المتعلقة بخلق الوظائف وتقديم المساعدات النقدية لكي تلبي جزئياً الطلبات التي تزداد بشكل حاد. كما وسعت الوكالة نطاق المساعدات التي تقدمها ليشمل نحو ٢٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعملون لدى السلطة الفلسطينية والذين فقدوا أي دخل لهم.

وفي مايو ٢٠٠٦ وافقت المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوربي والاتحاد الروسي ، الأمم المتحدة) على اقتراح قدمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية دولية مؤقتة لضمان تسليم مساعدات محدودة إلى الشعب الفلسطيني بشكل مباشر. وأثناء الأسبوع الأخير من يوليه، أرسلت كمية من الوقود وقطع الغيار إلى إحدى مؤسسات المنافع العامة في غزة، وأعلن في ٢٧ يوليه، أنه تم صرف المدفوعات الأولى إلى بعض العاملين فى قطاع الصحة. غير أنه حتى نهاية أغسطس، لم تكن هناك أى إشارة إلى موعد صرف الإعانات المالية إلى الفقراء .

وفى ٢٥ يونيه ٢٠٠٦ شن مقاتلون فلسطينيون هجوماً على موقع عسكرى تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية في (كيرم شالوم) فقتلوا جنديين وأصابوا أربعة جنود بجروح وأسروا جندياً واحداً (جلعاد شاليط) . وأدت هذه العملية إلى بلوغ الصراع المسلح مستويات جديدة من الحدة ، مع تحمل اللاجئين والمدنيين فى قطاع غزة وطأة أعمال العنف. فحتى نهاية يوليه، شملت الخسائر البشرية قضاء ١٦١ شخصاً وإصابة ٦٠٥ أشخاص بجروح مع نزوح الآلاف من ديارهم. وكشف المقاتلون الفلسطينيون من عدد الصواريخ التى أطلقوها باتجاه إسرائيل، وجوبهت عمليات توغل الجيش الإسرائيلى المتكررة داخل غزة بمقاومة مسلحة.

وأدى القصف البرى والجوى الذى قام به الجيش الإسرائيلي إلى تدمير منازل ومؤسسات تجارية صغيرة وبنى تحتية حيوية، من بينها مطار غزة ومبنيا وزارتين وستة جسور وجميع المحولات الكهربائية الستة التابعة لمعمل الطاقة الكهربائية فى قطاع غزة الذى يوفر ٤٣ ٪ من إمدادات الكهرباء فى غزة. وزاد انقطاع إمدادت الكهرباء والمياه من الأوضاع الإنسانية سوءاً ، ونحو ٣٠٠٠ شخص من النازحين من مناطق بيت حانون ومغازى ، وبيت لهيا، ورفح، الذين لم يجدوا من يستقبلهم

من الأسر والأصدقاء، منحوا اللجوء والرعاية بشكل مؤقت فى (٦) مدارس تابعة للأونروا. وبما أن السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بدأت فى شهر سبتمبر، فإن الأونروا بحثت عن بدائل لتأمين مساكن للنازحين. وبين شهري يناير ويوليه ٢٠٠٦، أغلق معبر كارنى بنسبة ٤٢ ٪ من الوقت مقارنة بنسبة ١٨ ٪ عام٢٠٠٥ و١٩ ٪ فى عام٢٠٠٤ [1].

وغنى عن البيان ما ألم بامكانيات الـ UNRWA نتيجة حملة الرصاص المصبوب التى شنتها إسرائيل على غزه فى ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ حتى ١٨/ ١/ ٢٠٠٩، وقد طلبت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة نشرت تقريرها فى ٥/ ٥/ ٢٠٠٩ من إسرائيل التعويض عما أحدثته من تدمير للمرافق الأساسية للأونروا.

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة ٦١، الملحق رقم ١٣ (١٣/ ١٦١ a).

علاقة الوكالة بالولايات المتحدة الأمريكية

ليس هناك أية صعوبة أو جهد يحتاج أن يبذل للتدليل على أن وجود وكالة الأونروا وقيامها بمهامها هو أحد أهم العقبات فى سبيل تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، و بالتالى المشكلة الفلسطينية التى تقوم على عنصرين أساسيين هما ، احتلال أرض فلسطين من قبل إسرائيل ، وتهجير شعبها ليصبحوا لاجئين ترعاهم الوكالة ، ومن يريد أن يتخلص من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم فى العودة عليه أن يتخلص أولاً من الوكالة ووجودها هذا بالرغم من أن عمل الوكالة ونشاطاتها هو عمل إنساني اجتماعي ولم تمارس في أي وقت أي دور سياسي ولم تشترك في أى جهد خاص بحل قضية اللاجئين فهذا خارج عن نطاق صلاحيتها .

وتلجأ الولايات المتحدة في مجال النيل من مكانة ووجود وخدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين كهدف نهائي بتصفيتها وتوطين اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من أرضهم عام ١٩٤٨ والنازحين منها عام ١٩٦٧ فى الدول المضيفة إلى :

تخفيض الدعم المالى والتبرعات التى تقدمها من ميزانية الحكومة الأمريكية إلى الوكالة.

حث الدول التى تتأثر بسياسة الولايات المتحدة إلى مجاراتها فى اتجاه تقليص المساعدات .

تحويل الخدمات التى تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال الوكالة إلى خدمات تقوم بها الدول المضيفة عن طريق تحويل أموال الدعم الموجهة إلى الوكالة

بالتدريج إلى الدول المضيفة من خلال مشاريع محددة.

محاولة التحكم فى الوكالة من الداخل عن طريق تعيين مفوض عام لا يتحمس لقضية اللاجئين ويساعد فى تحقيق أهداف السياسة الأمريكية ، أو عن طريق إدخال جهات أخرى من منظمة الأمم المتحدة للتدخل فى شئون الوكالة والإشراف على أداء مهامها وتقييم أدائها.

محاولة ممارسة الضغوط على الدول المانحة خاصة الدول العربية واستثمار حالة عدم التفاهم أو العداء بينها وبين الفلسطينيين كما حدث على سبيل المثال فى الكويت وليبيا وذلك بهدف تقليل معوناتها إلى الوكالة وتوجيهها مباشرة إلى الدول المضيفة .

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلص التدريجى من هذه الوكالة من خلال عدة وسائل وخطوات مختلفة حتى تصبح مشكلة اللاجئين هى مشكلة كل بلد يأويهم وبذلك تتحول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مشكلة سياسية يطالبون فيها بحق العودة إلى مشكلة إنسانية واجتماعية تقع على عاتق الدول المضيفة وقد برزت مؤخرا اتجاهات فى غاية الخطورة فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى مجال تصفية اللاجئين وإلغاء حق العودة وإن لم تكن غير متوقعة لدى المهتمين بقضية اللاجئين .

وأهم هذه المؤشرات هو خطاب الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي فى أبريل ٢٠٠٤ (وذلك أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية) أوضح فى أحد فقراته أن عودة اللاجئين الفلسطينيين لا يجب أن تتم إلى أرض إسرائيل (الأرض التى هجروا منها وتركوا فيها بيوتهم) وما احتواه هذا التعهد الخطير الذى اعتمده الكونجرس الأمريكي بأغلبية ساحقة من الأصوات كما تضمن هذا الموقف أيضا من أن حدود

١٩٦٧ (أى حدود هدنة رودس ١٩٤٩) أصبحت غير واقعية وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن.

وكثيرة هى المرات التى خضت فيها كرئيس لوفد مصر لدى الوكالة مع رئيس الوفد الأمريكي (القنصل الأمريكي العام فى القدس) مناقشات ومساجلات عديدة من أجل تضمين البيان الختامي لاجتماعات كبار المانحين أو لجنة تسيير الوكالة – التى عقدت فى عمان عاصمة الأردن – نصاً يطالب المجتمع الدولى بالاستمرار فى تدعيم الوكالة ، أو أن تكون الوكالة أحد وسائل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين (لأن ذلك يعنى مباشرة تطبيق القرار ١٩٤ الخاص بالعودة والتعويض) .

ولازلت أذكر أنه فى أحد هذه المرات عندما كان النقاش يحتدم بيننا كان القنصل العام الأمريكي يستأذن مرات عديدة للاتصال بواشنطن حيث كان هناك فريق من الخبراء القانونيين المتخصصين مجتمعين – رغم فارق التوقيت– لتقديم المساعدة والمشورة القانونية له .

وعندما كانت المناقشة تحتدم وتطول لساعات فإن كثير من الوفود كانت تغادر مكان الاجتماع وتعود بعد عدة ساعات تكون قد تناولت فيه غدائها أو عشائها ثم تعود لتجد المناقشة محتدمة ، وكانت الوفود السورية و اللبنانية تجد فى الموقف المصرى ليس دعما لها فقط بل دعما لقضية اللاجئين وعدم تهميشها وكان هذا هو الموقف أيضا عندما كنت عضوا فى الوفد الذى رأسه السفير القدير الدكتور أحمد جمعة لاجتماعات لجنة التسيير وكبار المانحين.

علاقة الوكالة بإسرائيل

فى يوم الخميس ٢/ ٩/ ٢٠٠٤ وصل PETER HANSEN المفوض العامة لوكالة الـ «UNRWA» إلى حاجز إيريز(بيت حانون) خارجا من غزة حيث مقر رئاسة الوكالة إلى إسرائيل متوجها إلى مطار «بن جوريون» مطار اللد الإسرائيلي فى طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الوكالة لكن القوات الإسرائيلية على الحاجز ردته إلى قطاع غزة حيث يقيم .

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتم منعه من التحرك بحرية حيث سبق منعه من دخول معسكر جنين وبرفقته مندوب السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس منظماتها الـ ٢٣ فى الأراضي المحتلة TERRY LARSEN النرويجى الجنسية ، كذلك منعته إسرائيل من دخول معسكرات اللاجئين فى رفح عقب اجتياحها فى مايو ٢٠٠٤ .

وكان المفوض العام يصرح لوكالات الأنباء والفضائيات منتقداً الممارسات الإسرائيلية والمجازر التي ترتكبها إسرائيل حيال الفلسطينيين ، مما يضيف أعباء جديدة على كاهل الوكالة لا تستطيع الالتزام بها نظراً للتناقص المستمر في ميزانية الوكالة والتبرعات المتقلصة باستمرار لميزانيتها . وتنوه إسرائيل دائماً بأن هذا المفوض العام قد عين من قبل الدكتور بطرس غالي الأمين العام المصري السابق للمنظمة الدولية .

وبالإضافة إلى أن «الأونروا» وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة فهى شاهد عيان فى المنطقة للممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية مما يكون له مصداقية أكبر من وكالات الأنباء والقنوات الفضائية في الانتقادات التي تقدمها للسياسة الإسرائيلية .

وليست إعاقة حركة المفوض العام للوكالة هي المصدر الوحيد لشكوها التى تضمنتها تقاريرها بل إعاقة حركة كل متحرك يحمل اسم الوكالة ابتداء من إعاقة المواد التى تصلها للإغاثة عن طريق ميناء «أسدود» ومطار «بن جوريون» وحتى سيارات الإسعاف التى تهب لإنقاذ ضحايا القذف الوحشى لطائرات الأباتشى وضرب الدبابات لمنازل المواطنين .

وهدف إسرائيل هو وضع عوائق فى طريق عمل الوكالة لعرقلة عمليات الإغاثة والرعاية التى تقدمها الوكالة لمجتمع اللاجئين فى غزة والضفة الغربية لوضع مزيد من المصاعب فى حياة اللاجئين الفلسطينيين لعلهم يتنازلون يوما ما عن حقهم فى العودة إلى ديارهم فى الأرض التى هى إسرائيل وذلك مقابل تحسين أوضاعهم عن طريق تسهيل مهمة الوكالة بفروعها المختلفة فى التعليم - الصحة - الخدمات الاجتماعية - الإغاثة وكل من هذه البنود يحتاج تحرك مستمر بين الموانئ والمطارات ومناطق العمليات الخمس .

وإذا كان هذا هو موقف إسرائيل السياسى واللوجستى تجاه الوكالة إلا أنها على النقيض من ذلك تحاول بكل الوسائل الاستفادة المادية من ميزانية الوكالة ومن تقديم الخدمات والسلع لها من الإنتاج الإسرائيلي ، وهى فى هذا تعيق وصول المواد الغذائية من مصر أو الأردن وكذلك وصول السلع والخدمات من الدول المجاورة ، وتحصل عليها الضرائب والرسوم وهى هيئة دولية يجب أن تكون معفاة من أى جمارك أو ضرائب على مستورداتها أو الوقود المستخدم لسياراتها .

ولا تمل الوكالة فى جميع تقاريرها من أن تذكر بوضوح الإعاقات التى تقوم بها إسرائيل لعرقلة نشاطاتها وتشمل :

- اعتقال الموظفين واحتجازهم (محليين ودوليين) .

- عدم تقديم إسرائيل لبيانات عن احتجاز موظفى الوكالة لتقديم المعونة القانونية لهم .

- منع وصول الجهات القانونية فى «الأونروا» إلى هؤلاء المحتجزين أثناء اعتقالهم .

- إساءة معاملة الموظفين المحتجزين حتى ولو كانوا فى حاجة لرعاية صحية مكثفة .

- البند الذى ينطبق على الجميع وهو إعاقة تنقل الموظفين بين الضفة وغزة .

- عدم السماح للموظفين بمغادرة القطاع والضفة أثناء الإغلاق وهو إجراء تلجأ إليه إسرائيل كثيراً لفترة قد تطول لأسابيع بدعوى وجود إنذارات ساخنة بوجود عمليات فدائية ضدها .

- كذلك هناك إغلاق داخلى ، مثل تقسيم قطاع غزة إلى ثلاثة أقسام ومنع أى متحرك من أحد الأقسام للقسم الآخر (قبل أن تنسحب من القطاع فى سبتمبر ٢٠٠٥) .

- رفض إعطاء التصاريح لفئة كبيرة ممن تتقدم الوكالة بطلبات لإسرائيل لحصولهم عليها وذلك لمغادرة ودخول أراضى و مناطق العمليات .

- إعاقة الدخول إلى القدس بصورة خاصة .

- تفتيش الموظفين الرسميين على الحواجز (وخاصة إيريز) ، بيت حانون .

- تأخر المرور عن (جسر اللبنى) للأفراد و المواد أو معبر الكرامة .

- الإعاقة فى تقديم إقامات للموظفين الدوليين الأجانب .

- تفتيش السلع الداخلية للوكالة بطريقة مهينة ومعيبة حتى الدقيق .

- عدم التعويض على خصم ضريبة القيمة المضافة على السلع المشتراة من إسرائيل .

- تقديم لوائح جنائية ضد بعض موظفى الوكالة انتهاكاً للاتفاقات .

وللتدليل على ذلك فقد جاء فى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ٣١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ما يلى :

فى عام ٢٠٠٦، استمر فرض القيود على حرية حركة موظفى الوكالة ومركباتها وسلعها، ولا سيما فى الأرض الفلسطينية المحتلة ومن جانب السلطات الإسرائيلية. ونالت هذه القيود من قدرة الأونروا على توفير خدماتها الضرورية و الطارئة. ورغم الإشارة إلى الشواغل الأمنية كسبب لفرض هذه القيود، ترى الوكالة أن كثير منها يشكل انتهاكاً للقانون الدولى الواجب التطبيق ، وقد أسفرت عن خسائر مالية كثيرة للوكالة بالإضافة إلى تأثيرها على اللاجئين من الناحية الإنسانية .

وتكبدت الوكالة كذلك خسائر مالية نتيجة فرض رسوم إضافية على إمداداتها ونتيجة للضرر المادى الذى لحق بمنشآتها من جراء العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي واستمرار عدم تسديد السلطة الفلسطينية لجميع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة.

واصلت السلطات الإسرائيلية ، متذرعة بالشواغل الأمنية ، فرض قيود على حرية حركة العاملين بالأونروا فى الأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت القيود ما يلى:

- الإغلاق الخارجى للضفة الغربية وقطاع غزة .

- فرض حظر تجول وعمليات إغلاق داخلية .

- حظر سفر الموظفين المحليين الذين يتنقلون بمركبات الأمم المتحدة عبر معبر

إيريز وعبر جسر اللنبى وفى إسرائيل وفى أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة التى ضمتها إسرائيل .

- الاستمرار بتنفيذ الإجراءات المفرطة فى التعقيد الخاصة بالتصاريح التى غالباً ما يرفض منحها للموظفين المحليين الذين يعيشون فى الضفة الغربية وقطاع غزة لدخول إسرائيل والقدس الشرقية.

وواصلت السلطات الإسرائيلية كذلك فرض قيود أخرى على سفر موظفى الأونروا ومركباتها عبر الحدود وفى نقاط العبور. وكثيراً ما أسفرت الإجراءات التعقيدية فى معبر إيريز عن تأخير مطول على جانب المعبر الواقع فى غزة، وفى المنطقة غير المحمية بنقطة التفتيش الفلسطينية، مما يهدد سلامة الموظفين. وغالباً ما يتم منع الموظفين الوطنيين من استخدام معبر إيريز ومعبر رفح. وتتعارض هذه القيود مع المبادئ الراسخة فى القانون الدولى. وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها عام ١٩٤٦ والرسائل المتبادلة فى عام ١٩٦٧ بين الوكالة وحكومة إسرائيل (اتفاق كومای – ميشلمور) الذى يلزم ضمن جملة أمور حكومة إسرائيل «بتيسير مهمة الأونروا قدر استطاعتها وأن تكون إعاقتها رهناً فقط بالنظم والترتيبات التى قد تقضيها اعتبارات الأمن العسكرى» .

وترى الوكالة أنه لا علاقة لكثير من التدابير بالأمن العسكرى بل هى إجراءات متصلة بشئون الشرطة ، وأن ما تطالب به هو تسهيل الإجراءات الإدارية . ومع ذلك فقد أصرت السلطات الإسرائيلية على أن القيود التى تفرضها لازمة للأمن العسكرى أو للدفاع عن النفس ، بما فى ذلك ضد الهجمات الإرهابية و واصلت الوكالة تقديم اعتراضات إلى السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات لإزالة العراقيل التى تؤثر على عملياتها .

وأفضت عمليات الإغلاق هذه ، التى أعزتها إسرائيل لأسباب أمنية إلى حدوث نقص حاد فى الأدوية والمواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق ومصادر البروتين . وبسبب إغلاق معبر كارنى (المنطار) فى الفترة نفسها ، تكبدت الأونروا تكاليف بلغت ٤٩٠ , ٧٣٦ دولاراً لقاء خزن هذه البضائع ، وغرامات التأخير الخاصة بها ، ونقلها

وفى معبر إيريز ، اعتباراً من مايو ٢٠٠٦ ، أصبحت الإجراءات التى تتخذ على الأرض غاية فى التقييد ولا يمكن التنبؤ بها . كما اشتدت القيود المفروضة على حركة موظفى الأونروا داخل الضفة الغربية ، بما فى ذلك إلى القدس الشرقية ومنها ، نتيجة – إلى حد كبير – لمواصلة بناء الجدار فى الأرض الفلسطينية المحتلة .

وفى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أسفر تعزيز التنسيق عن طريق ضباط الاتصال فى الجيش الإسرائيلى عن إدخال بعض التحسن فى حركة الموظفين فى الشهور الستة الأخيرة من فترة التقرير ، ولا سيما فى ضوء فك الارتباط بقطاع غزة. ومع ذلك لم يحدث تحسن عام كبير ، ولا يزال من غير الممكن التنبؤ بحرية حركة موظفى الأونروا . وفى أعقاب فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة فى أواسط سبتمبر ٢٠٠٥ ، رفعت القيود المفروضة على الحركة الداخلية فى قطاع غزة . وأصبحت حركة الموظفين عن طريق رفح أسهل فى أعقاب التنفيذ الجزئى لاتفاق ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور ، ولكن ازدادت شدة القيود المفروضة عليه بعد هجوم مقاتلين فلسطينيين على الجيش الإسرائيلى فى معبر كيرم شالوم فى يونيه ٢٠٠٦ .

وأسفرت القيود المفروضة على الحركة فى الضفة الغربية وقطاع غزة عن خسارة أيام عمل وتكاليف استبدال العاملين وتكاليف إدارية مرتبطة بها بما يصل مجموعها

إلى (٤,٩٢٩,٣٤) دولارا أثناء تلك الفترة .

وأثناء ٢٠٠٦ (فترة التقرير) لم تفرض حكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية أى قيود هامة على حركة موظفى الأونروا .

وفى نهاية ٢٠٠٦ كان هناك ٤٧ موظفا قيد الاحتجاز ، ٣٤ منهم لدى السلطات الإسرائيلية بينما احتجزت السلطات الفلسطينية ١٠ منهم ، كما احتجز موظف واحد فى كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية . ورغم الطلبات المقدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/ ٢٣٢ المؤرخ ١٨ ديسمبر ١٩٨١ ، لم تسمح السلطات الإسرائيلية بالوصول إلى موظفى الأونروا المحتجزين أو بتوفير جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة فى كثير من الحالات ولذا فليس بمقدور الوكالة كفالة الامتثال من جانب إسرائيل لجميع الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية عام ١٩٤٦ لا وعن النظامين الإدارى والأساسى لموظفى الوكالة .

وعلاوة على ذلك أدى عدم التمكن من الاطلاع على المعلومات الموثقة إلى عرقلة كبيرة لقدرة الوكالة على النظر فى تطبيق تدابير تأديبية وفقا للمعايير القائمة فى الأمم المتحدة مما أجبر الأونروا على دفع ٩٨٣٩٦ دولار فى عام ٢٠٠٥ . وترى الوكالة أن هذه الرسوم تمثل ضريبة مباشرة يجب أن تعفى منها بموجب اتفاق عام ١٩٤٦.

وفى معظم الأحوال ، تسبب إغلاق السلطات الإسرائيلية لمعبر كارنى فى تكبيد الأونروا لرسوم تخزين وغرامات تأخير أكثر من اللازم وصلت إلى مبلغ (١٤٩ , ١,٣٥٥) دولارا بما فى ذالك غرامات تأخير بلغت ١١٥ ٧٨٨ دولارا للحاويات الفارغة التى تركت فى قطاع غزة . ورغم ان القيود المفروضة على حركة

السلع عن طريق معبر كارنى التى أصرت السلطات الإسرائيلية على ربطها بالحوادث والإنذارات الأمنية وأن حركة البضائع عن طريق معبر كارنى ظلت كافية فى الأشهر التى سبقت مباشرة فك الارتباط الإسرائيلى بقطاع غزة ، ترى الوكالة أن الحركة خلال معظم تلك الفترات لا تتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاق (كوماى – ميشلمور) وبموجب المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

إن الأونروا ملزمة بإدخال شحناتها من السلع والإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة عن طريق معبر كارنى ، باستثناء مواد البناء التى تدخل إلى قطاع غزة عن طريق معبر صوفا . وتواصل السلطات الإسرائيلية فرض رسوم عبور على الحاويات التى تعبر معبر كارنى .

ولا تزال مسألة تسديد حكومة إسرائيل لرسوم المرافق وغيرها من الرسوم ذات الصلة التى تكبدتها الوكالة فيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق إسرائيل مسألة بدون حل. وترى الوكالة أن التزام تسديد رسوم المرافئ وغيرها من الرسوم ذات الصلة يجب ان تتكفل به حكومة إسرائيل عملا بأحكام اتفاق (كوماى – ميشلمور) ومجموع مبلغ رسوم المرافئ المستحقة للوكالة حتى الأول ديسمبر ٢٠٠٥ هو ٢٥٧٦٤٨٢٠ دولار قدمت الوكالة به طلبا الى حكومة إسرائيل ويشمل هذا المبلغ المطلوب تكاليف رسوم عبور الحاويات ورسوم التخزين وغرامات التأخير المفرطة[1] .

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة ٦١ الملحق رقم ١٣ (a61/13) ص ١٩ وما بعدها.

علاقة الوكالة بمصر

برغم أن مصر ليس بها حالياً لاجئين فلسطينيين ترعاهم وكالة الأونروا باستثناء قبيلة «الملالحة» الذي يقدر عدد أفرادها حالياً ٣ آلاف نسمة وتتم رعايتهم من مركز الوكالة في غزة فإن للوكالة مكتب صغير فى القاهرة يديره موظف واحد كما أسلفنا ، ويقوم هذا المكتب بالاتصال بإدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية وكذلك وزارة الداخلية فيما يتعلق بشئون الوكالة وعلاقتها بمصر ، كذلك كان له شأن هام فى شراء الكتب المدرسية عندما كانت المقررات المصرية تدرس فى غزه كما أنه يقوم بمهمات فى إدخال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عقب تولى حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٧ ، وكذلك عقب الاعتداء الإسرائيلى فى الرصاص المصبوب .

وتقدم مصر الدعم السياسى والمعنوى للوكالة وتطالب بتدعيمها وزيادة مساهمة الدول المانحة فى ميزانيتها وتطالب باستمرار عملها من خلال المهمة التى أولتها إياها الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تنتهى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

ويستنكر ممثل مصر لدى الوكالة (رئيس مكتب التمثيل فى غزة) استمرار عرقلة إسرائيل لمهام الوكالة ، وتؤيد مصر المفوض العام الحالى (كارين أبو زيد) فى جهودها لترشيد الإنفاق وتخفيض العمالة الدولية فى الوكالة ، وتؤيد برنامج الوكالة الإضافي المسمى (بتدعيم السلام) ، وبالرغم من أن مصر تقدم الدعم للفلسطينيين من خلال العلاقات الثنائية المباشرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما يقيم بها

حوالى (١٠٠ , ٠٠٠) من الفلسطينيين فإنها تقدم مساهمة عينية ونقدية متواضعة إلى الوكالة ، وهى سند سياسى كبير للوكالة التى تعتبر مصر من أهم مراكز الثقل السياسى فى موضوع اللاجئين الفلسطينيين وتشركها فى جميع اجتماعاتها بالرغم أنها ليست من كبار المانحين.

ويقوم المفوض العام بزيارات متكررة إلى القاهرة حيث يجتمع بكبار المسئولين المصريين لإطلاعهم على أحوال اللاجئين الفلسطينيين ويحصل على دعم القاهرة فى كل ما يخص تخفيف المعاناه عن اللاجئين الفلسطينيين الذين أمضوا فى المعسكرات ما يزيد عن ٦١ عاماً .

ويمثل مصر لدي الوكالة سفيرها في الدولة التي يوجد بها مقر رئاسة الوكالة وكان سفيرنا في بيروت ممثل مصر لديها ، ثم انتقل مقر رئاستها إلى فبينا (النمسا) ومثلنا لديها سفيرنا في النمسا ، ثم عندما انتقلت إلى جوار مناطق عملياتها الخمس في قطاع غزة عام ١٩٩٦ تشرفت بأن كنت أول ممثل لمصر لدي الوكالة في مقرها الجديد ، وعقب تولى حماس السلطة فى غزة عام ٢٠٠٧ فإنها نقلت جزءا من مهمات مكتب الرئاسة إلى عمان .

علاقة الوكالة بالاتحاد الأوروبي والدول المانحة

تفضل كثير من الدول تقديم معوناتها إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى المعسكرات عن طريق وكالة الأونروا وتقدم مساعداتها للفلسطينيين عموماً عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية بطريق ثنائى .

وفى الأحوال السياسية التى لا يكون هناك علاقات طيبة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض البلاد (مثل الكويت بعد غزو العراق ، وليبيا بعد توقيع اتفاق أوسلو١٩٩٣) فإن الوكالة هى الوسيط المناسب لتقديم العون إلى الفلسطينيين .

وأكبر مساهم فى ميزانية الوكالة هى الولايات المتحدة الأمريكية تليها السويد واليابان وبريطانيا كما أن هناك دولاً تتبرع بمساهمات رمزية مثل جزر المالديف التى تقدم ألف دولار فقط ومالطة والمكسيك التى تقدم كل منهما ثلاثة آلاف دولار وهناك دول أوروبية مثل إيطاليا وهولندا والنرويج تقدم كل منها مبالغ فى حدود ١٥ مليون دولار.

وتخلو القائمة للأسف الشديد من أى مساهمات ذات بال مقدمة من الدول العربية مثل الكويت أو الإمارات أو عمان أو المملكة العربية السعودية كما تخلو للأسف من أى مساهمات كبيرة من دول إسلامية غنية مثل بروناى أو ماليزيا أو أندونيسيا أو غيرها .

وعندما أوشكت الوكالة على الإفلاس فى عام ١٩٩٨ فإنها أرسلت بعثة استغاثة إلى الدول المذكورة آنفاً حيث لم تلق منها أى استجابة تذكر ، وتفضل بعض

الدول تقديم مساهماتها عينياً من خلال القائمة التى تعدها الوكالة باحتياجاتها .

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة (الخاصة باللاجئين الفلسطينيين) [1] .

رقم القرار		تاريخ اعتماده	رقم القرار		تاريخ اعتماده
١٩٤	(د -٣)	١٩٤٨/١٢/١١	٢٤٥٢	(د -٢٣)أ - ج	١٩٦٨/١٢/١٩
٢١٢	(د -٣)	١٩٤٨/١١/١٩	٢٥٣٥	(د -٢٤)أ - ج	١٩٦٩/١٢/١٠
٣٠٢	(د -٤)	١٩٤٩/١٢/٨	٢٦٥٦	(د -٢٥)	١٩٧٠/١٢/٧
٣٩٣	(د -٥)	١٩٥٠/١٢/٢	٢٦٧٢	(د -٢٥)أ - د	١٩٧٠/١٢/٨
٥١٣	(د -٦)	١٩٥٢/١/٢٦	٢٧٢٨	(د -٢٥)	١٩٧٠/١٢/١٥
٦١٤	(د -٧)	١٩٥٢/١١/٦	٢٧٩١	(د -٢٦)	١٩٧٠/١٢/٦
٧٢٠	(د -٨)	١٩٥٣/١١/٢٧	٢٧٩٢	أ -٥(د -٢٦)	١٩٧٠/١٢/٦
٨١٨	(د -٩)	١٩٥٤/١٢/٤	٢٩٦٣	أ -٥(د -٢٧)	١٩٧٢/١٢/١٣
٩١٦	(د -١٠)	١٩٥٥/١٢/٣	٢٩٦٤	(د -٢٧)	١٩٧٢/١٢/١٣
١٠١٨	(د -١١)	١٩٥٧/٢/٢٨	٣٠٨٩	أ -٥(د -٢٨)	١٩٧٢/١٢/٧
١١٩١	(د -١٢)	١٩٥٧/١٢/١٢	٣٠٩٠	(د -٢٨)	١٩٧٣/١٢/٧
١٣١٥	(د -١٢)	١٢١٩٥٨/١٢	٣٣٣٠	(د -٢٩)	١٩٧٤/١٢/١٧
١٤٥٦	(د -١٤)	١٩٥٩/١٢/٩	٣٣٣١	أ -د(د -٢٩)	١٩٧٤/١٢/١٧
١٦٠٤	(د -١٥)	١٩٦١/٤/٢١	٣٤١٩	أ -د(د -٣٠)	١٩٧٥/١٢/٨
١٧٢٥	(د -١٦)	١٩٦١/١٢/٢٠	١٥/٣١	أ -٥	١٩٧٦/١١/٢٢
١٨٥٦	(د -١٧)	١٩٦٢/١٢/٢٠	٩٠/٣٢	أ -و	١٩٧٧/١٢/١٢
١٩١٢	(د -١٨)	١٩٦٣/١٢/٢	١١٢/٣٣	أ -و	١٩٧٨/١٢/١٨
٢٠٠٢	(د -١٩)	١٩٦٥/٢/١٠	٥٢/٣٤	أ -و	١٩٧٩/١١/٢٢

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (١ يوليو ١٩٩٧- ٣٠ يونيو ١٩٩٨) الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ١٣ (A/53/13) صـ ٩٧، ٩٨.

٢٠٥٢	(د -٢٠)	١٩٦٥/١٢/١٥	١٣/٣٥	أ -و	١٩٨٠/١١/٣
٢١٥٤	(د -٢١)	١٩٦٦/١١/١٧	١٤٦/٣٦	أ -ح	١٩٨١/١٢/١٦
٢٢٥٢	(دأط -٥)	١٩٦٧/٧/٤	١٢٠/٣٧	أ -ك	١٩٨٢/١٢/١٦
٢٣٤١	(د -٢٢)أ -ب	١٩٦٧/١٢/١٩	٨٣/٣٨	أ -ك	١٩٨٣/١٢/١٥
٩٩/٣٩	أ -ك	١٩٨٤/١٢/١٤	٦٩/٤٧	أ -ك	١٩٩٢/١٢/١٤
١٦٥/٤٠	أ -ك	١٩٨٥/١٢/١٦	٤٠/٤٨	أ -ي	١٩٩٣/١٢/١٠
٦٩/٤١	أ -ك	١٩٨٦/١٢/٣	٢١/٤٩	باء	١٩٩٤/١٢/٢
٦٩/٤٢	أ -ك	١٩٨٧/١٢/٢	٣٥/٤٩	أ -ز	١٩٩٤/١٢/٩
٥٧/٤٣	أ -ي	١٩٨٨/١٢/٦	٢١/٤٩	س	١٩٩٥/٤/٢١
٤٧/٤٤	أ -ك	١٩٨٩/١٢/٨	٢٨/٥٠	أ -ز	١٩٩٥/١٢/٦
٧٣/٤٥	أ -ك	١٩٩٠/١٢/١١	١٢٤/٥١	الى١٣٠/٥١	١٩٩٦/١٢/١٣
٤٦/٤٦	أ -ك	١٩٩١/١٢/٩	٥٧/٥٢	إلى٦٣/٥٢	١٩٩٧/١٢/١٠

Orfikan.com